

محضر الجلسة رقم 688

التاريخ: الثلاثاء 03 صفر 1431 (19 يناير 2010)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس المجلس.

التوقيت: سبع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة السادسة والخمسين بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون رقم 12.06 يتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد (قراءة ثانية)؛

- مشروع قانون رقم 57.09 تحدث بموجبه الشركة المسماة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية؛

3- مشروع قانون رقم 13.09 يتعلق بالطاقات المتجددة ؛ 4- مشروع قانون رقم 16.09، ويتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدان الوزيران،

السيدتين المستشارتين،

السادة المستشارون،

نخص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1- مشروع قانون رقم 12.06 يتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد، المحال على مجلسنا من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛

2- مشروع قانون رقم 57.09 تحدث بموجبه الشركة المسماة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية ، والمحال على مجلسنا من مجلس النواب؛

3- مشروع قانون رقم 13.09 يتعلق بالطاقات المتجددة، والمحال على مجلسنا من مجلس النواب؛

4- مشروع قانون رقم 16.09، ويتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، والمحال كذلك من مجلس النواب.

وقد تمت المصادقة على هذه المشاريع بالإجماع، وبالتالي سيسهل علينا طبعا معالجتها بسرعة، شكرا.

الكلمة الآن للسيد الوزير لتقديم أول مشروع: التقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد.

السيد أحمد رضى شامي وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيا

الحديثة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

التقييس عنصرا أساسيا في أية إستراتيجية للتنمية الاقتصادية، لكونه

أداة تساعد على ضمان سلامة وصحة المواطنين والمواطنات وحماية

البيئة، لذلك فإن بلادنا وأمام تطور مفهوم التقييس والممارسات

المرتبطة به، وكذا انفتاح السوق الوطني، عملت على مراجعة الإطار

القانوني المنظم لهذا المجال ليكون في مستوى الممارسات الدولية.

في هذا الإطار تم إعداد هذا المشروع قانون، والذي سيتمكن من

إرساء هياكل جديدة تستجيب للمتطلبات الدولية، وهي:

1- المجلس الأعلى للتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد؛

2- المعهد المغربي للتقييس؛

3- اللجنة المغربية للاعتماد.

أيها السيدات والسادة،

إن النظام الوطني الجديد للتقييس، ستكون له لا محالة تأثيرات

إيجابية على الاقتصاد الوطني، وسيتمكن من تقوية تنافسية المنتج

الوطني، ومواكبة السياسة الاقتصادية للحكومة، وتقوية الإمكانيات

التقنية والمسطرة الرامية إلى حماية المستهلك، وتقوية التعاون على

المستويين الإقليمي والدولي، والتوفر على أسس قانونية متجانسة لتدبير

البنيات التحتية للحدود، تتطابق مع المعايير الدولية.

تلكم أيها السيدات والسادة المحترمون أهم ما جاء به مشروع

القانون بين أيديكم، وأتمنى أن يحظى بمصادقتكم الكريمة.

وقفنا الله جميعا لما فيه خير هذا البلد الأمين كما يرتضي له ذلك

صاحب الجلالة نصره الله.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، الكلمة الآن للسيد مقرر لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية لتقديم تقرير حول المشروع، وزع.

الآن أفتح باب المناقشة، والكلمة لأحد مستشاري فرق الأغلبية في إطار -طبعا- عشرة دقائق لكل فريق، إذن الأغلبية، تم توزيع ماذا؟ لا أرى مت دخلا عن فرق الأغلبية، هل هناك من سيتدخل باسم فرق المعارضة؟ تفضل السيد المستشار المحترم، شكرا.

المستشار السيد محمد احميدي:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق المعارضة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 12.06 يتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد في إطار قراءة ثانية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع قانون كان قد صادق مجلسنا الموقر على صيغته الأولى يوم 14 أبريل 2009، وهو يندرج في إطار مواكبة التطورات والمستجدات التي يشهدها الواقع الاقتصادي، بالنظر إلى أن نظام التقييس يعتبر أداة تجارية، تساعد على تحقيق مقاربة الجودة وضمان ممارسة مضبوطة للأسواق، كما تساهم بشكل كبير في حماية الصحة الإنسانية والحفاظة على البيئة، وكذا تأهيل المقاولات والمساهمة في مراقبة جودة المواد الغذائية، وغيرها.

فهذا المشروع قانون الذي نحن بصدد دراسته، يعتبر بالغ الأهمية وضروريا، لاسيما وأن بلادنا حاليا دخلت في مرحلة جديدة على مستوى الانفتاح الاقتصادي، والذي تجلّى من خلال اتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع العديد من الدول العربية والأوروبية والأمريكية، وهو الأمر الذي يفرض ضرورة اعتماد معايير محددة ومواصفات معينة للمنتوجات والخدمات المقدمة، كما هو متعارف عليها دوليا.

كما أنه بالموازاة مع ذلك أصبح لزاما على المقاولات الوطنية اتخاذ التدابير الكفيلة باعتماد الجودة في المنتجات والخدمات، وذلك من أجل مواجهة تحديات المنافسة المفروضة عليها، وموجبة مع تزايد نفوذ اقتصاديات الدول الصاعدة في آسيا، وعلى رأسها العملاق الصيني على الساحة التجارية العالمية.

وبالنظر للأهمية المتزايدة لهذا الموضوع، فقد أصبح لزاما القيام بحملات تحسيسية حول أهميته على نطاق واسع من أجل التعريف به، سواء داخل المقاولات أو بالنسبة لعموم المواطنين قصد تكثيف وعيهم بحقوقهم ومعرفة مضامين المقتضيات التي وردت في المشروع.

السيد الرئيس،

إن من شأن إقرار هذا المشروع قانون إعطاء دفعة قوية لنظام التقييس الوطني، وستكون له انعكاسات إيجابية على صعيد الاقتصاد الوطني ككل، يجعله اقتصادا قويا يأخذ بعين الاعتبار جودة المنتوجات الوطنية من خلال إيجاد مواصفات وطنية تحمي المنتج من التقليد وإعطائه مناعة قانونية ضد الدخلاء والمقلدين.

ونحن من موقعنا في المعارضة البناءة، فإننا نتعاطى بشكل إيجابي مع هذا المشروع، وكل المشاريع التي تساهم في تطوير وتحديث الترسنة القانونية الوطنية، بما يجعلها تواكب التطور الذي يشهده الاقتصاد بشكل عام، والتجارة الدولية على وجه التحديد. وعليه، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون، والسلام عليكم ورحمة الله وتعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة الآن لأحد مستشاري الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، إذن أعود الآن إلى أحد مستشاري الأغلبية، تفضل سيدي.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية في إطار مناقشة ثلاث مشاريع قوانين، تصب في موضوع واحد يرتبط بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وهي على التوالي مشروع قانون رقم 13.09...

السيد الرئيس:

نحن بصدد دراسة قانون يتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد. إذن يمكن إذا سمحتم أن نصوت جملة على المواد من 1 إلى 55، لأنه لم تنصل بأي اقتراح تعديل، وبالتالي فالمواد نصوت عليها كما جاءت من اللجنة، وتم التصويت عليها بالإجماع. إذن من 1 إلى 55: الموافقون = إجماع الحاضرين.

نعرض الآن المشروع برمته للتصويت، إجماع الحاضرين.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 12.06 يتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد في إطار قراءة ثانية، شكرا.

نتنقل الآن للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 57.09 تحدث بموجبه الشركة المسماة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، ومشروع قانون رقم 16.09 يتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، ومشروع قانون رقم 13.09 يتعلق بالطاقات المتجددة.

الكلمة الآن للسيدة الوزيرة المحترمة لتقدم إذا أمكن المشاريع الثلاث دفعة واحدة.

السيدة أمينة بن خضراء وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أعرض أمام مجلسكم الموقر مشاريع قوانين رقم

13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، ورقم 16.09 المتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، ورقم 57.09 تحدث بموجبه الشركة المسماة الوكالة الوطنية المغربية للطاقة الشمسية، والتي صادق عليها أعضاء اللجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية بالإجماع.

وأنتهز هذه المناسبة لأعبر لكم، ومن خلالكم لأعضاء لجنة

الفلاحة والشؤون الاقتصادية، عن شكري وامتناني على الجهود التي بذلوها، وعلى تعاونهما الجاد واهتمامهم بقطاع الطاقة، باعتباره قطاعا حيويا يلعب دورا هاما في النسيج الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا.

وتندرج مشاريع هذه القوانين في إطار التوجيهات الملكية السامية

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وفي إطار

برنامج عمل الحكومة، كما يندرج كذلك في إطار تنفيذ الإستراتيجية الطاقية الوطنية، التي عملت وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة على بلورتها بتشاور مع جميع المتدخلين والفاعلين.

هذه الإستراتيجية التي كانت موضوع لقاءات عديدة مع مختلف

الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، إلى جانب اللجان البرلمانية

المختصة، حيث تم عرضها على أنظار هذه اللجن من أجل إغنائها والمساهمة في تنفيذها.

وقد توجت هذه اللقاءات بالمناظرة الوطنية الأولى حول الطاقة

التي تم عقدها بالرباط يوم 6 مارس 2009، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده تحت شعار "لنتحكم جميعا في مستقبلنا الطاقوي".

وقد تميزت هذه المناظرة بالرسالة الملكية السامية الموجهة إلى

المشاركين في هذا الملتقى الهام، والتي رسمت بحق خريطة الطريق التي علينا أن نسلکها جميعا حتى يكون بمقدور بلدنا مواجهة التحديات المرتبطة بالأسواق الطاقية العالمية التي تشهد تحولات عميقة، وهو ما سيدعو تعبئة الجميع، فاعلين عموميين وخواص، منظمات مهنية، أحزاب سياسية ونقابات، وكذا سائر المواطنين.

كما أهاب جلالتة في هذه الرسالة بالتعجيل باتخاذ الإجراءات

القانونية اللازمة لمأسسة الآليات الملائمة لتحقيق النجاعة الطاقية

واللجوء إلى الطاقات المتجددة في جميع المجالات الاقتصادية

والاجتماعية، وذلك باعتبار الجانب التشريعي والتنظيمي أداة فعالة لتنفيذ مضامين الإستراتيجية الطاقية الوطنية وترجمة أهدافها في أرض الواقع.

وفي هذا الإطار، فإن مشاريع القوانين المتعلقة بالطاقات المتجددة

والوكالة الوطنية للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والوكالة المغربية للطاقة الشمسية، ستمكن من سد الفراغ القانوني الحاصل في هذه القطاعات، كما ستعزز الترسنة القانونية المتوفرة، والتي بإمكانها النهوض بقطاع الطاقة، باعتباره قطاع يلعب دورا رياديا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وذلك من خلال استغلال المؤهلات التي تتوفر عليها بلادنا، حيث أن الإشعاع الشمسي يفوق 3000 ساعة في السنة من الشمس أي ما يعادل إشعاع شمسي يفوق 5 كيلو واط ساعة في المتر المربع في اليوم، ومكامن شمسية جد مهمة بالجهات الغير مرتبطة بالشبكة وقدرات الإنتاج الكهربائية.

أما المكامن الريحية، فإنها تقدر بأكثر من 25 ألف ميغا واط في مجموع التراب الوطني، منها 6 آلاف ميغا واط في المواقع المدروسة، إلى جانب محطات كهرومائية صغيرة، حيث تم تحديد 200 مكنم تقدر بأكثر من 900 ميغا واط.

وتنفيذا لتعليمات جلالتها، تمت بلورة المشروع المغربي المندمج الذي يندرج في سياق إنجاز المشاريع الكبرى ببلادنا، وهو مشروع سيمكن من مواجهة التحديات المطروحة، وتأمين التزويد بالطاقة، والحفاظ على البيئة، وضمان التنمية المستدامة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بخصوص مشروع القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات

المتجددة، فإنه يهدف بالأساس إلى تنمية الطاقات المتجددة بغية تكيف هذا القطاع مع التطورات التكنولوجية المقبلة، وتشجيع المبادرة الخاصة عبر النهوض بإنتاج الطاقة، انطلاقا من مصادر متجددة وبتسويقها وتصديرها بواسطة وحدات عامة أو خاصة، وإخضاع منشآت إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لنظام الترخيص والتصريح، وكذا تحويل المستغل الحق في إنتاج الكهرباء، انطلاقا من مصادر الطاقات المتجددة لحساب مستهلك واحد أو مجموعة من المستهلكين المستفيدين من الربط بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد المتوسط والجهد العالي والجهد جد العالي، في إطار اتفاقية يلتزم فيها المستهلكون بأخذ واستهلاك الكهرباء التي يتم إنتاجها حصرا لاستعمالاتهم الخاصة.

وسيمكن هذا القانون من فتح آفاق جديدة لإقامة منشآت لإنتاج الطاقة الكهربائية، واستغلالها انطلاقا من مصادر الطاقات المتجددة من لدن أشخاص ذاتيين أو معنويين، من القطاع العام أو الخاص، وتحديد المبادئ العامة التي يجب إتباعها، والنظام القانوني المطبق، بما في ذلك عملية التسويق والتصدير، إلى جانب تشجيع تنمية منشآت إنتاج الطاقة من مصادر متجددة.

أما مشروع القانون رقم 16.09 المتعلق بالوكالة الوطنية للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، فإنه يهدف بالأساس إلى وضع إطار مؤسسي عصري وإعادة هيكلة وتنظيم مركز تنمية الطاقات المتجددة، وكذا تبني حكامه جيدة وحديثة من خلال توسيع مهام الوكالة، لتشمل النجاعة الطاقية إلى جانب تنمية الطاقات المتجددة،

وخلق مراكز جهوية تعمل على الصعيد الوطني، وتقوية الكفاءات البشرية، وتوظيف عدة إمكانيات وتدابير لتحسين أداء هذه الوكالة، وذلك بالاعتماد على برامج تدعيم التكوين والحوافز المالية الضرورية لذلك، إلى جانب المساهمة في تفعيل السياسة الحكومية في مجال

الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، عبر اقتراح مخططات وطنية ومخططات قطاعية و جهوية على الإدارة من أجل تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وتتبع برامج ومشاريع وأعمال التنمية في مجالي الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية المنصوص عليها في المخطط الوطني وفي المخططات القطاعية والجهوية، وتنسيقها والإشراف عليها على المستوى الوطني، بتشاور مع الإدارات المعنية.

أما بالنسبة لشركة المساهمة المسماة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، والتي ستحدث بموجب القانون رقم 57.09، فإنها ستتمكن من مواكبة إنجاز المشروع المغربي للطاقة الشمسية، الذي تم تقديمه أمام أنظار جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمدينة ورزازات يوم 2 نونبر 2009، وهو مشروع مندمج يعد من أضخم مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، ولاسيما الشمسية. وعلى الصعيد العالمي، سيمكن هذا المشروع الذي تبلغ تكلفته الإجمالية 70 مليار درهم من جعل بلادنا رائدة في مجال استعمال الطاقة المتجددة، ولاسيما الشمسية، وهو ما ينسجم مع الجهود الدولية من أجل المحافظة على البيئة ومقاومة التغيرات المناخية والانحسار الحراري ومواجهة التحديات المتزايدة على الطاقة.

كما ستمكن هذه المشاريع من تدعيم الجهود المبذولة لتنمية وتطوير مصادر الطاقة المحلية، وخاصة الطاقات المتجددة منها، وكذا المساهمة في تخفيف الضغط على الإنتاج الوطني من الكهرباء، وتخفيف الاستثمارات في هذا المجال، خاصة وأن بلادنا في أمس الحاجة إلى الزيادة في قدرة المنشآت للاستجابة للطلب المتزايد على الكهرباء، وذلك بفضل الأوراش التنموية الكبرى التي تعرفها بلادنا، والتي أعطى انطلاقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

تلکم كانت، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، بإنجاز مضامين وأهداف مشاريع القوانين المعروضة على أنظاركم، آملة أن تحظى بمصادقة مجلسكم الموقر. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة الوزيرة على تدخلها، الكلمة الآن لمقرر لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول هذه المشاريع الثلاث، إذن وزعت التقارير الثلاث.

إذن الكلمة الآن لأحد مستشاري فرق الأغلبية المحترم، تفضل.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية في إطار مناقشة ثلاث

مشاريع قوانين، تصب في موضوع واحد يرتبط بالطاقات المتجددة

والنجاحة الطاقية، وهي على التوالي:

- مشروع قانون 13.09 يتعلق بالطاقات المتجددة؛

- مشروع قانون رقم 16.09 يتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات

المتجددة والنجاحة الطاقية؛

- مشروع قانون رقم 57.09 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للطاقة

الشمسية (Moroccan Agency for Solar Energy)

السيد الرئيس،

لقد جاءت هذه المشاريع قوانين في ظل تطور عالمي يتميز

بالارتفاع المستمر لأثمنة المواد النفطية، وبداية ظهور آفاق نضوب

البترو، والاهتمام المتزايد بالجوانب البيئية والتغيرات المناخية، وهو ما

ساهم في تكوين وعي عالمي بأهمية الطاقات المتجددة، كما جاءت

أيضا في ظل معطى وطني قائم، وهو الارتباط التام للمغرب في تزوده

بالطاقة من السوق الدولية، حيث يستورد أكثر من 97 % من

حاجياته الطاقية.

وتأتي هاته المشاريع قوانين في سياق وطني متسلسل، من خطب

صاحب الجلالة إلى المناظرة الوطنية للطاقة، التي أثمرت إستراتيجية

طاقية مغربية، تعتبر خارطة طريق للعشرين أو الثلاثين سنة المقبلة،

خطاب العرش ل 30-7-2007 حيث يقول جلالة الملك: " من

القضايا الأساسية مشكل الطاقة، الذي يجب التصدي له عبر رؤية

مستقبلية"، ثم كذلك خطاب العرش ل 30-7-2008: " لا خيار

للمغرب إلا بالرفع من قدرته على الإنتاج المحلي للطاقة" انتهى كلام

جلالة الملك.

ثم بعد ذلك الرسالة الملكية للمناظرة الوطنية الأولى للطاقة بتاريخ

6-3-2009، حيث قال صاحب الجلالة: " لذا نهب بالحكومة

للتعجيل لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمأسسة الآليات الملائمة

لتحقيق النجاحة الطاقية واللجوء إلى الطاقات المتجددة" انتهى كلام

صاحب الجلالة.

ثم بعد ذلك وبسرعة، وقولا وفعلا، جاءت محطة ورزازات يوم

2-11-2009 التاريخي، حيث تطبيقا لكل ما جاء في خطب

جلالته، أعطى صاحب الجلالة الانطلاقة لورش عملاق، لم يعرف

المغرب له مثيل من قبل، وهو المشروع المغربي للطاقة الشمسية، بتكلفة

تناهز 9 مليار دولار، يروم تحقيق قدرة إنتاجية من الكهرباء بالطاقة

الشمسية تقدر ب 2000 ميغا واط على المدى المتوسط، ونعتبر أن

هذه الخطب والرسائل الملكية السامية، أحسن وأسمى ديباجة لمشاريع

القوانين التي نحن بصدددها.

السيد الرئيس،

فإذا كنا دائما نطالب الحكومة والبرلمان معا، بمواكبة أوراش

صاحب الجلالة بالوثيرة المطلوبة، فإن هذا المنتج التشريعي الذي نحن

بصدد المصادقة عليه، يعتبر حقا مواكبة لهذا الورش الإستراتيجي

بالنسبة لبلادنا.

وبهذه المناسبة، لا تفوتنا الفرصة دون التنويه ببلجنة الفلاحة

والشؤون الاقتصادية بمجلس المستشارين، وبرئيسها المحترم، على العمل

الذي قمنا به خلال الأسبوع الماضي، حيث عرف اجتماع اللجنة

حضورا مكثفا، وساد أشغالها جو الجدية والمسؤولية والروح الوطنية

العالية، بحيث كانت النقاشات في مستوى عالي، أثمرت منتوجا مشرفا

ساهم فيه الجميع، ولا يسعنا إلا أن نفتخر به.

وهنا نذكر السيد الرئيس والحكومة، وخصوصا السيد الوزير

المكلف بالعلاقات مع البرلمان، بضرورة توخي نوع من التوازن بين

الغرفتين في إحالة مشاريع القوانين على البرلمان، وفي هذا الإطار

نطالب بإحالة المشاريع ذات الصبغة الاقتصادية أو التقنية أو الاجتماعية

على مجلس المستشارين أولا نظرا لخصوصيته وطبيعته تركيبته.

السيد الرئيس،

إن الأهمية الكبرى لهذه المشاريع قوانين تتجلى بالأساس في كونها

وسيلة لمأسسة ميدان الطاقات المتجددة، وضمان تأطيره القانوني،

وبهذا يصبح هذا الميدان قطاعا كاملا وقائم الذات، كما أن هذه

الطاقات المتجددة ستساهم في ضمان الأمن الطاقى لبلادنا، من خلال

الرفع من مساهمتها في الميزان الطاقى الوطني، والاستغلال المعقلن،

وترسيخ النجاحة الطاقية، وذلك بتعبئة الموارد الطاقية الوطنية من

خلال استغلال الأماكن المهمة جدا للطاقات المتجددة المتوفرة لبلادنا،

وهي الطاقة الشمسية، الطاقة الريحية، الطاقة العضوية (biomasse)،

الطاقة الحرارية (géothermie)، قوة أمواج البحر، النفايات، إلخ...

وللإشارة، فهاته الطاقات ترهن عليها جميع الدول، حتى تلك التي تنتج البترول والغاز، لأنها طاقة المستقبل، سواء من حيث وفرتها، أو من حيث قابليتها للتجديد، وخصوصا في أفق استنفاد واقتراب نضوب الموارد الطاقية الأحفورية، كما أنها طاقة نظيفة، تساهم في ضمان التنمية المستدامة.

هاته الأوراش، السيد الرئيس، التي تحتاج إلى تمويل ضخمة جدا، حيث أن المشروع الأول وحده يقدر بـ 9 ملايين دولار، يجب الترويج الجيد لها على المستوى العالمي، من أجل استقطاب الاستثمارات الضرورية، خصوصا وأن النصوص التي بين أيدينا تتضمن تحفيزات مهمة، ومقتضيات واضحة على مستوى نظام الترخيص، وعلى مستوى توفير الوعاء العقاري اللازم للمشاريع، كما أن نظام تسويق الطاقة الكهربائية التي ستنتجها منشآت الطاقات المتجددة، يصبح بفعل هذه القوانين منظما ومؤطرا قانونيا بشكل جيد.

نظرا للمراهنة جميع دول المعمور على هاته الطاقات المتجددة، فنحن نعتقد بأن هذا الميدان سيعرف تطورات تكنولوجية سريعة خلال العشر سنوات المقبلة، لذا نطالب الحكومة بضرورة توحى اليقظة التكنولوجية اللازمة لمواكبة هذه التطورات، ونطالبها كذلك بتكثيف التعاون مع الدول الرائدة، والتي تعطي أهمية كبرى للبحث العلمي في هذا الميدان.

إن نجح هذه الأوراش، بالإضافة إلى ارتفائه بضرورة توفير الإمكانيات المادية والمالية اللازمة، يرتبط كذلك ارتباطا وثيقا بتوفير المواد البشرية المؤهلة، ولذلك نطالب بضرورة الإسراع بتكوين المزيد من الكفاءات الوطنية في هذا الميدان، وتشجيع البحث العلمي والبحث الأساسي لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة المشار إليها.

السيد الرئيس، بخصوص الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، نلح على ضرورة أن تعمل عن قرب في إطار التعاون مع المجالس الجهوية، من أجل جرد وتحديد إمكانيات كل جهة من الطاقات المتجددة، كما نطالب الجميع بالانخراط التام في برنامج النجاعة

الطاقية، الذي نتوخى من خلاله اقتصاد ما يناهز 15% من استهلاك الطاقة بدون استثمارات مهمة، بل فقط بترشيد سلوكنا في استهلاك الطاقة.

وفي الختام، نطالب الحكومة، والسيدة الوزيرة بصفة خاصة، بضرورة المحافظة على التواصل مع مجلس المستشارين من أجل تتبع إنجاز هذه المشاريع، وذلك بتقديم عروض بصفة منتظمة، ومناقشتها في إطار اللجنة المختصة، لأن هذا ورش وطني كبير انخرط فيه الجميع، ونتمنى له التوفيق والنجاح .

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا، وجعلنا عند حسن ظن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والسلام عليكم.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة الآن لأحد مستشاري فرق المعارضة، السيدة المستشارة المحترمة تفضلي.

المستشارة السيدة فريدة نعيبي :

السلام عليكم ورحمة الله تعالى عليكم وبركاته.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق المعارضة في إطار مناقشة

مشاريع قوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 13.09 يتعلق بالطاقات المتجددة ؛

- مشروع قانون رقم 16.09 يتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية

الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية ؛

- مشروع قانون رقم 57.09 تحدث بموجبه الوكالة المغربية

للطاقة الشمسية، كما أحييت من مجلس النواب.

لابد في البداية من الإشادة بالجو العام الذي طبع دراسة هذه

المشاريع والنقاش الجاد والرصين الذي تميزت به أشغال اللجنة،

والذي مكن السادة المستشارين من بسط وجهة نظرهم حول

الإطار العام للمشاريع، وكذا مضامينها، كما مكنهم من تقديم

مجموعة من الملاحظات والاقتراحات، التي لامست بشكل مباشر

أهم الإشكالات التي تثيرها.

ولا تخفى على أحد الأهمية القصوى، التي تشكلها هاته المشاريع

قوانين في المساهمة في انخراط بلادنا بشكل جدي في تطوير وتنمية

الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بالنظر للدور المتعاظم الذي تشكله الطاقة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، وكذلك بالنظر لثقل الفاتورة الطاقية على الميزانية العامة للدولة، وعلى القطاعات الإنتاجية الوطنية، وهو ما يشكل تحديا كبيرا لمدى قدرة المقاولات الوطنية على مجابهة المنافسة الشرسة والمتزايدة، ولاسيما أن الطاقة تشكل حجر الزاوية في الإنتاج بالنسبة لهاته المقاولات. وفي هذا الإطار، وسعيًا من صاحب الجلالة نصره الله إلى إيلاء موضوع الطاقة المكانة التي تليق به ويستحقها في مغرب الأوراش المفتوحة، مافتى جلالته يعطي تعليماته السامية للحكومة، سواء من خلال الخطاب، أو الرسائل الملكية للعمل بشكل جدي على ضمان الأمن الطاقى لبلادنا، من خلال تنويع مصادر بلادنا من الطاقة واللجوء إلى الطاقات المتجددة وتعبئة الموارد الطاقية، وتكثيف البحث عن هذه المصادر بالنظر للمؤهلات التي تزخر بها بلادنا في هذا المجال، وكذا اعتماد النجاعة الطاقية ضمانا لعقلنة استهلاكها وترشيد استعمالها.

السيد الرئيس،

إننا في فرق المعارضة نرى أن هذه المشاريع قوانين تشكل إطارا قانونيا وتنظيما ملائما في مجال إنتاج وتسويق الطاقة المتجددة، وإعادة هيكلة مركز تنمية الطاقات المتجددة، وتحويله إلى وكالة وطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، ونهج التدابير الكفيلة بتطوير الإمكانيات والقدرات التي تزخر بلادنا بمصادر هائلة منها، إضافة إلى إنشاء الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، التي ستعنى بإنجاز برامج تنمية مشاريع مندمجة لإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة الشمسية في إطار المشروع المغربي للطاقة الشمسية بقدرة إجمالية تبلغ حوالي 2000 ميغا واط، والذي أعطى صاحب الجلالة نصره الله انطلاقته يوم 2 نونبر 2009 بمدينة ورزازات. وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير أن بلادنا بفضل مؤهلاتها الطبيعية والمناخية تتوفر على إمكانات مهمة، ينبغي استثمارها في مجال الطاقات المتجددة، سواء ما يتعلق منها بمدة التشميس، التي تفوق 3000 ساعة في السنة، مع إشعاع شمسي يصل إلى 5 كيلواط ساعة في المتر مربع، أو ما يتعلق منها بالتوزيع المهم لمواقع الرياح على التراب الوطني، بما يضمن الاستفادة منها، وتزويد الجهات المعزولة والغير مرتبطة بالشبكة الكهربائية.

لذلك، يتوجب القيام بمجهودات مضاعفة لتحفيز وتشجيع المستثمرين في هذا المجال من خلال تبسيط المساطر وتحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة، ضمانا لنجاح هذا المشروع الضخم، كما أننا بالموازاة مع ذلك نرى ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي في الميدان الطاقى، ولاسيما وأن هذا المجال يعرف تطورا مضطربا ويستفيد بشكل كبير من التطور العلمي والتكنولوجي.

كما أن تأهيل الموارد البشرية العاملة في القطاع يعتبر ضرورة ملحة من أجل مواكبة المشاريع الضخمة والطموحة التي انخرطت فيها بلادنا، وذلك حتى يتمكنوا من امتلاك الخبرات التي يفرضها استعمال التكنولوجيات الجديدة في ميدان الطاقة بصفة عامة، والطاقة الكهربائية على وجه التحديد للاستجابة للمتطلبات والمستجدات الميدانية في هذا القطاع.

وفي هذا الإطار، ومن منطلق حرصنا على نجاح هذه المشاريع الكبرى، خاصة المشروع المغربي للطاقة الشمسية الذي يعتبر أضخم مشروع لإنتاج الكهرباء من مصدر شمسي على الصعيد العالمي، نتساءل عن عدم مواكبته وإنشاء مركز متخصص في البحث العلمي والتكنولوجي في ميدان الطاقة والاستفادة من الخبرات الوطنية والأجنبية في هذا المجال.

السيد الرئيس،

من جهة أخرى، ولترشيد استعمال الطاقة واستهلاكها بشكل ناجع، وضمان التزويد الكافي للمواطنين بهذه المادة الحيوية، وبضمانات أكبر وبأقل التكاليف، فقد أضحي من اللازم تشجيع الاستعمال الشخصي للطاقات المتجددة، وفي هذا الصدد ينبغي دعم بعض الآلات التي تشتغل بالطاقات الشمسية، وخاصة سخانات الماء الشمسية، ولاسيما وأن عزوف المواطنين عن استخدام هذا النوع من الآليات راجع بالأساس إلى ارتفاع تكلفتها وأمنيتها، وهو ما يقتضي ضرورة اتخاذ تدابير حركية تحفيزية لاستيراد هذا النوع من الآليات، وتشجيع المواطنين على استخدامها في أفق ترشيد استعمال الطاقة، ودفع المواطنين إلى الانخراط بشكل أكبر في الاستخدام الشخصي والمعلن لهذه الطاقات المتجددة.

السيد الرئيس،

إيمانًا منا في فرق المعارضة بأن بلادنا سوف تخطو خطوة مهمة في مجال إنتاج الطاقات المتجددة بفضل المشاريع المزمع تنفيذها في هذا

الميدان، فإننا نرى ضرورة مواكبة الترسنة القانونية المنظمة لهذا القطاع لمسلسل التحديث الذي يشهده هذا الميدان، ونعتبر مشاريع القوانين التي نحن بصدد مناقشتها اليوم من الأهمية بمكان، وستساهم لا محالة في التطبيق الناجع لهذه المشاريع الكبرى والمهيكل.

لذلك، فإننا نصوت بالإيجاب على هذه المشاريع القانونية، أولاً إدراكاً منا لأهميتها، ولما سيكون لها من أثر على حاضر ومستقبل اقتصادنا الوطني، وثانياً كي نثبت مرة أخرى معنى المعارضة البناءة التي نمارسها. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس :

شكراً السيدة المستشارة المحترمة، هل هناك من تدخل؟ إذن الكلمة الآن لأحد مستشاري الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي :

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

بدورنا لنا موقف واضح من مشاريع القوانين الثلاثة المطروحة اليوم لمصادقة مجلس المستشارين، والمشاريع الثلاثة تحكمها رؤية متكاملة، رؤية للحكومة في مجال الطاقة بتعدد مصادرها وبتعدد آفاقها، المشاريع الثلاثة لا يمكننا إلا أن نكون إيجابيين معها لاعتبارات متعددة:

الاعتبار الأول: أن هذه المشاريع تندرج في أفق الإصلاح؛

الاعتبار الثاني: أنها تستجيب لإرادة سياسية وطنية واضحة،

وعلى رأسها إرادة صاحب الجلالة؛

المسألة الثالثة: أنها تستجيب لواقع طاقي مغربي، الواقع الطاقي الذي يتميز بكون بلدنا لا يمتلك مصادر الطاقة، إن على مستوى مصادر النفط و الغاز، وإن على مستوى الكهرباء الذي لا زلنا نستورده، لذلك وجب أن تكون لنا رؤية مستقبلية في هذا المجال.

المسألة الرابعة في هذا المجال، وهو أن هذه المشاريع لا تنظر إلى

مغرب اليوم، بل تنظر إلى مغرب الغد، لذلك فهي تستجيب في

شموليتها لمطلب وطني أساسي، وتستجيب لمطلب ديمقراطي، إذ أننا

عندما نلتجئ إلى هذه الطاقات، فإننا بالدرجة الأولى نعني مسألتين أساسيتين:

المسألة الأولى، وهو أننا نرى رؤية جديدة للبيئة وللأرض بصفة عامة، ولنا رؤية جديدة من خلال ذلك للإنسان المغربي الذي يجب أن يكون له حق في الطاقة وحق في طاقة نظيفة؛

المسألة التي أريد أن أشير إليها أيضاً، أن هذا ينسجم مع

التوجهات الحضارية للبلدان الكبرى في هذا العالم، وآخر محطة كانت بطبيعة الحال هي محطة كوينهاكن حول المناخ، ونعتقد أن بلادنا كان حاضراً من خلال هذه المشاريع.

لذلك فنحن كفريق لا يمكن إلا أن نكون مع هذه المشاريع،

لكن لنا أسف قوي على طريقة مصادقتنا على هذه المشاريع، من غير المعقول ومن غير المنطقي، كيفما كان الحال أن ندرس ثلاث مشاريع في يوم واحد في اللجنة المختصة، ونأتي اليوم ونصادق على

هذه المشاريع، ألا يصدق علينا وعلى مجلسنا أننا غرفة تسجيل،

للأسف الشديد كان بودنا أن نغني هذه المشاريع، أن نقاش، أن

نعطي للمؤسسة التشريعية حقها كسلطة تشريعية حقيقية في

التداول في هذه المشاريع، وهناك قدرات حقيقية لإغناء هذه

المشاريع، ولكن للأسف الشديد في يوم واحد مرت في اللجنة

وصودق عليها في اللجنة، وحتنا بما اليوم في الجلسة العامة لنصادق

عليها، سنصادق عليها بمرارة، ونسجل هذا الموقف.

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكراً للمستشار المحترم، هل هناك من متدخل في مجموعة

الاتحاد المغربي للشغل، ومجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية،

ومجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب؟

إذن إذا سمحتم ننتقل الآن للتصويت على مشروع قانون رقم

13.09 يتعلق بالطاقات المتجددة، وبما أن المواد قد تم الاتفاق

عليها بالإجماع داخل اللجنة، ولم يرد بها أي تعديل، أقتراح عليكم

أن نصوت عليها دفعة واحدة، من المادة 1 إلى المادة 44.

الموافقون= إجماع الحاضرين.

وأمر إلى آخر مشروع، مشروع قانون رقم 57.09 تحدث بموجبه الشركة المسماة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (Moroccan Agency for Solar Energy) من المادة 1 إلى المادة 12، بدون تعديل كما وافقت عليه اللجنة: إجماع الحاضرين.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 57.09 تحدث بموجبه الشركة المسماة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (Moroccan Agency for Solar Energy).
شكرا لكم على انتباهكم وعلى تصويتكم، ورفعت الجلسة.

أعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت: إجماع الحاضرين.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 13.09 يتعلق بالطاقات المتجددة.

أمر الآن إلى التصويت على مشروع قانون رقم 16.09 يتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وبنفس الطريقة من المادة 1 إلى المادة 12، كما وافقت عليه اللجنة، ولم يرد فيها أي تعديل: إجماع الحاضرين.

أعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت: إجماع الحاضرين.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 16.09 يتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.